UNITED SECURITIES L.L.C.
Stock Brokers Muscat Securities Market
P.O. Box: 2566 Ruwi, Postal Code 112, Sultanate of Oman
Tel.: 24788647 - 24788671
E-mail: info@usoman.com www.usoman.com
المتحدة للأوراق المالية (ش.م.م.)
وسطاء معتمدون لدى سوق مسقط للأوراق المالية
ص.ب: ٢٥٦٦ روي الرمز البريدي ١١٢
هاتف: ٢٤٧٨٨٦٤٧، فاكس: ٢٤٧٨٨٦٧١

■■ فرص العمل بالنسبة للنساء عامة يقابلها الكثير من التحديات ليس في منطقة بعينها ولكن في العالم ، بالرغم من تعلمها ونيلها الشهادات العليا ، الحكومات من جانبها عملت على إصدار التشريعات والقوانين التي تخدم المرأة وتوفر فرص العمل لها أسوة بالرجل كونها قادرة على المساهمة في التنمية مثلها مثل الرجل ، في هذا الموضوع استطلعت " الوطن الاقتصادي " آراء بعض النسوة العاملات في مجال توفير فرص العمل بالدول العربية ، خلال مشاركتهن في الدورة شبه الاقليمية حول سبل توفير فرص عمل للنساء بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) التي استضافتها السلطنة مؤخرا.■■

المرأة العربية .. وتحديات توفير فرص العمل

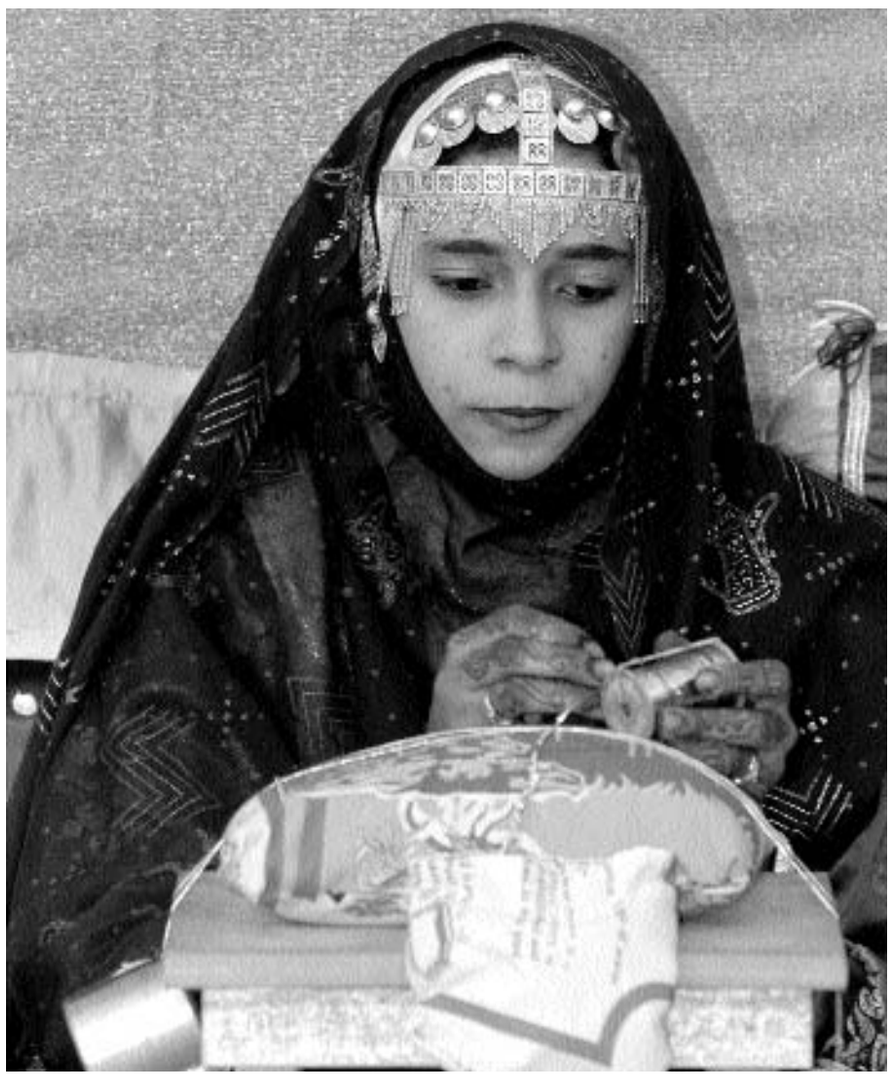

كتب ـ حنان جناب:

■ الدكتورة عايدة فؤاد عبدالفتاح من قسم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس، تقول حول في ثقافة العمل لدى نساء الشرائح الدنيا من واقع خبرة عملية في المجتمع المصري .... أن تناول قضية إتاحة فرص العمل للنساء كمشكلة اجتماعية تتطلب تناولا يتسم بالعمق في فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمشكلة بهدف الوصول إلى آليات وسبل مواجهة تتميز بدرجة عالية من المصداقية وتقترب من معطيات الواقع الاجتماعي فمن المعروف أن ثقافة العمل جزء من السياق الثقافي السائد في المجتمع يتبلور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وحينما نقترب من ثقافة العمل لدى النساء في المجتمع العربي يلاحظ أنها أكثر ارتباطا بالسياق الاجتماعي التقليدي وخاصة في إطار الشرائح الدنيا فالمدخل الثقافي يعمل على فهم القضايا المرتبطة بعمل النساء والإجابة على العديد من التساؤلات حول ما طبيعة الحرف وأنماط العمالة المقبلة لدى النساء في سياق ثقافي معين، وتضيف ... أن المرأة العمانية والتي تمثل هذه الفئة ليست كيانا واحدا متجانسا بل فئات متنوعة وفق تنوع السياق البيئي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتتميز عمان بتنوع بيئي فهناك مناطق ساحلية وجبلية وسهول ووديان ويرتبط كل نمط بأنشطة اقتصادية فهناك المرأة البدوية والريفية و الساحلية فالمرأة البدوية تتمتع بثقافة جامدة تجاه العمل المأجور وتحت ضغط الظروف المعيشية تلجأ للحماية الاجتماعية في ظل العائلة أو القبيلة والمرأة الريفية ، ونظرا لتنوع الأنشطة يمكنها القيام بها وذلك لطبيعة المجتمع الزراعي إلى جانب برامج التنمية الريفية ، أما المرأة في المناطق الساحلية فتتركز اغلب أنشطتها في الأنشطة التجارية على اختلافها إلى جانب الأنشطة الإنتاجية وأشارت إلى وجود مداخل متعددة في سبيل توفير فرص عمل لهذه الفئة منها مدخل يجمع بين الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز الأصول الاجتماعية لهذه الفئة وهو مدخل سبل المعيشة المستدامة وهو مدخل تنموي محوره الأفراد في المجتمع المحلي ، ومن أجل تحسين أوضاع المرأة لابد من تشجيع القطاع الخاص على القيام بالأنشطة المختلفة وتوفير القروض الصغيرة وتسهيل إجراءات الحصول عليها بحيث تعتمد على ضمان المجموعات وتوفير المساعدات الفنية والتدريب وتنمية مهارات الاتصال والحصول على معلومات في حقل التنمية والتدريب على الأنشطة غير النمطية.

هجرة ونزوح

وتقول إصلاح حسن العوضي عن تجربة السودان في مجال توفير فرص عمل للنساء ... أن تاريخ نشاط المرأة الاقتصادي يرجع إلى أمد بعيد فقد ذكر سوق النساء في أدبيات الثورة المهدية ١٨٨٥م ، حيث كانت تعمل بالتجارة ويعد سابقة في نشاط المرأة الاقتصادي وكان دور المرأة السودانية واضحا حيث كانت تعمل في الزراعة والأنشطة الرعوية ورعاية الأطفال ، واستمرت مشاركة المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة في الأنشطة الاقتصادية حتى ظلت تمارس الزراعة بالمنزل بغرض سد الفجوة الغذائية وهذا يعكس أن المرأة السودانية مارست الاقتصاد المعيشي وعرفته على مدى التاريخ. كما نجد مشاركة المرأة الريفية في التنمية تتفاوت بتفاوت الحقب التاريخية والظروف الاقتصادية والاجتماعية فنلاحظ أن المرأة الريفية كانت وما زالت تقوم بتربية الدواجن والأغنام والأبقار والماعز فتوفر اللبن لأسرتها وتستخدم مستخرجاته للبيع وللغذاء.

وتضيف مع اختلاف الظروف المعيشية والاقتصادية وتعرض البلاد للكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والسيول والفيضانات والحروب والنزاعات الأهلية في الجنوب والشرق والغرب الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد من الأسر من المناطق المتأثرة إلى الخرطوم وممارسة أنواع من التجارة والعمل بأجر في المنازل وتطور الأمر إلى دخولهن سوق العمل غير الرسمي والخاص كبائعات للأطعمة والشاي وبيع السلع الخدمية.

وكل ذلك قامت به المرأة كاستراتيجية للبقاء وتخفيفا للفقر علما بان هجرة ونزوح الرجال أدى إلى أن تتحمل المرأة عبء المسؤولية الأسرية كاملة وأصبحت العديد من الأسر ترأسها نساء كما نجد أن الأرامل والمطلقات يمثلن نسبة عالية في هذه الشريحة حتى اصبح للنساء أماكن مخصصة في الأسواق ووجود فعلي في دنيا الأعمال وأصبح لهن اتحاد خاص بصاحبات الأعمال.

تركيز الوظائف

وتقول الأستاذة فوزية عبد العزيز الجوبي من جمعية الوجدان لتنمية وتأهيل المرأة في الجمهورية اليمنية بصنعاء ... تحاول اليمن تطبيق المادة ٢٦ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، والذي ينص على أن لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يوفر التعاليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون إلزامي ، ويكون التعليم الفني مجانا للجميع تبعا لكفاءتهم ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة الشخصية ، من أجل تحقيق أهداف الألفية للقضاء على الفقر وإقامة تنمية مستدامة .

لذلك فإن التنمية لن تتحقق إلا بالنظام التعليمي والعلمي ، الذي يعمل على إخراج مجتمع قادر على تحقيق والتنمية ، وإذا كان الإنسان هو الهدف التنمية فإن النظام التعليمي هو المعني بإحداث التنمية في الإنسان حيث التعليم والتنمية وجهان لعمله واحدة ولا يمكن تحقيق أي تنمية حقيقية بمفهومها الشامل دون أن يكون هناك نظام مبنى على أسس علمية يخدم المجتمع ويهتم بتلبية احتياجاته ، وتؤكد الجوبي أن الحكومة اليمنية سعت إلى تركيز وظيفتها الاقتصادية على تلك المجالات الرئيسة المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنية الأساسية وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخصوصا الصحة والتعليم وتنفيذ برامج إصلاح وتطوير اقتصادي ومالي يعمق من تطبيقات الاقتصاد الحر القائم على آليات المنافسة ويؤكد على الدور الجديد الذي يفسح المجال واسعا أمام شراكة ثلاثية تأخذ بالاعتبار احتياجات السكان والمجتمعات المحلية وتتصدى للفقر والبطالة وغيرها من الظواهر التي تزيد من معاناة الناس وتلحق الضرر بهم في ضوء ذلك أقول : نشأت بعد قيام الوحدة اليمنية عوامل وظروف مناسبة من المؤسسات والجمعيات وانتشرت على مستوى كافة محافظات الجمهورية اليمنية الجمعيات الأهلية ، ووصل عددها إلى ٣٩٢٢ منظمة وأهلية وتعاونية وبلغ عدد فروعها ٣٨٤ فرعا ، وجميعها خاضعة لاحكام القانون ومعظمها يعمل في مجال التعليم من اجل التنمية .

تذليل العقبات

وحول جهود مملكة البحرين في مجال سبل توفير فرص عمل النساء تقول نعيمة عبد الله الحسيني ، مراقبة مكتب خدمات التوظيف بوزارة العدل ... لا يمكن نهوض المجتمع وتقدمه ورقيه دون مساهمة المرأة إذا لابد من إدماجها في عملية التنمية ، ويعتبر الإنتاج الاقتصادي عنصرا مهما في جعل المارة موضع قوة وقادرة على خدمة مجتمعها وهي ركيزة أساسية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيه وتلعب دور ا كبيرا في دعم وبناء المجتمع ولها القدرة على المشاركة في عملية التنمية ،وعلى مر التاريخ عملت المرأة في الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم إلى جانب عملها في الأسرة كزوجة وأم ، ولقد زادت مشاركة المرأة في مجالات العمل المختلفة في السنوات الأخيرة ، كذلك زيادة النسبة بالنسبة للمرأة في البحرين خاصة في سوق العمل ومشاركتها في عملية التنمية من خلال سعي حكومية البحرين في توفير كافة سبل العمل لها من اجل رفع مكانتها ، ولقد نجحت في خوض معترك السياسية من خلال تواجدها في مجلس الشورى والبرلمان وجعلها سفيرة ووزيرة، وتضيف نعيمة الحسيني يضم الاقتصاد الوطني في أي دولة مجموعة من المؤسسات والمنشات التي تعمل في المجال الاقتصادي وتلعب المؤسسات الصغيرة دورا كبيرا في اقتصاد أي دولة لما لهذه المؤسسات من مهارات تنظيمية وقدرة على الابتكار ومعرفتها بأحوال السوق وحاجتها واندماجها مع أفراد المجتمع ، فالصناعات الصغيرة تعتبر إحدى دعائم التنمية الصناعية في مملكة البحرين ، فقد عمدت المملكة إلى تطوير هذه المؤسسات تمويلها لتوفير فرص عمل لجميع شرائح المجتمع ومن ضمنها المرأة ، وتتحمل غرفة تجارة وصناعة البحرين المسؤولية للنهوض بتلك المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعية والغرفة تقدم خدماتها للجميع دون استثناء ، وتأسست لجنة صاحبات الأعمال البحرينية بالغرفة عام ٢٠٠١ م وهي تسعى لتطوير عمل البحرينيات في مختلف المجالات ، كما بدأ بنك البحرين للتنمية عمليات تمويل تلك المؤسسات وإعطائها القروض اللازمة وعهدت الحكومة إلى هذا البنك مهمة تعزيز الاستثمارات في البحرين بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية ليساهم في خلق فرص عمل وتحقيق دور كبير في مسيرة التنمية ، وقام بنك البحرين للتنمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإنشاء وتمويل مركز البحرين للتنمية الصناعية الناشئة ويسعى هذا المشروع لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة ، ولقد ووضعت منظمة اليونيدو أسس تكوين المشروع ، ولقد سعت المملكة إلى تذليل العقبات التي تواجه تلك المشاريع لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية وتؤكد أن وزارة العدل والشؤون الاجتماعية سعت جاهدة إلى دمج المرأة في المجتمع ورفع مستوى الأسرة وتفعيل دورها في عملية التنمية ، فعملت على تنفيذ مشروع الأسر المنتجة عام ١٩٧٨م بهدف دعم الأسر محدودي الدخل لتحسين مواردها الذاتية وتحويلها من اسر معالة إلى اسر منتجة تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنفات التحويلية من خلال مساهمة المرأة في تلك الحرف منها الغزل والنسيج والحناء ،... وغيرها وتعمل وزارة العدل حاليا على مشروع نافع لتمويل المشاريع الصغيرة بهدف دعم العاطلين عن العمل من الجنسين لتشجيعهم على إنشاء مشاريع صغيرة تسهم في عملية التنمية للمملكة ورفع المستوى المعيشي للأسرة .

حاجة لمشاركة المرأة

ويضيف الدكتور علي الحوات أستاذ علم الاجتماع بجامعة الفاتح /طرابلس / ليبيا في موضوع سبل توفير فرص عمل النساء ... درجت كل البلاد العربية منذ بداية استقلالها على وضع وتنفيذ مخططات للتنمية وفي إطار هذه المخططات الإنمائية نالت المرأة اهتماما كبيرا، بل واحتلت في هذه المخططات أولوية مطلقة، وانطلاقا من ذلك نفذت في كل البلاد العربية مخططا وسياسات تعليمية وتربوية هدفت بالأساس إلى نشر التعليم بين كل الذين هم في سن التعليم، بما في ذلك الفتيات في الريف أو الحضر على حد سواء ، والهدف من ذلك هو محو أمية الرجل والمرأة على السواء بهدف تكوينهما كمواطن ، وتهدف مشاركتهما في القوى العاملة في النشاطات الاقتصادية والاستفادة من عوائد التنمية كمواطنين والواقع عززت هذه السياسات والمخططات رغبة المرأة نفسها في التعليم والعمل والمشاركة في التنمية، ونتيجة لذلك نجد أن مساهمة المرأة في السنوات الماضية في البلاد العربية تتراوح بين ٢٠ ـ ٤٠٪ من القوى العاملة أو الشريحة السكانية النشطة اقتصاديا (١٥ ـ ٦٥ سنة) من العمر، ومن الأمثلة على ذلك نجد أن مساهمة المرأة العمانية في القوى العاملة قد ارتفع من ٦٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٨٪ في عام ٢٠٠٢، وهذه النسبة نجدها تقريبا في كثير من البلاد العربية مثل ليبيا والسعودية وكثير من بلدان الخليج العربي، وهذا اتجاه جيد وايجابي ومؤشر واضح لمشاركة المرأة في التنمية واندماجها في الاقتصاد الوطني لبلادها، ولكن رغم ذلك: هناك حاجة للمزيد من مشاركة المرأة في سوق العمل والتنمية لعدة اعتبارات لعل من أهمها أن إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية يعد ضرورة اجتماعية واقتصادية، وكذلك فإن هذا الإسهام يزيد من معدلات الإنتاج الاقتصادي، ويخفض أو يقضي على الفقر ويسهم في نمو شخصية المرأة وقدراتها ويعطيها الشعور والإحساس بالانتماء لمجتمعها والمساواة مع أبناء وطنها من الرجال ومنذ عام ١٩٨٠، تظل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة في حدود ٥٠٪ مع ذلك هذه المعدلات من أدنى المعدلات في كل أقاليم العالم وهي في المتوسط ٢٨,٢٪، وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن فقط ٢ من كل ١٠ نساء في سن العمل هن فعلا يعملن مقارنة بالرجال الذين ٧ من كل ١٠ منهم هم فعلا القوى العاملة. وفي السعودية تصل مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى ١٠,٢٪ مقارنة بمشاركة الرجال التي تصل إلى ٦٠,٨٪ ويضيف ... بالرغم من الإنجازات السابقة، فلا يزال إسهام المرأة واندماجها ضعيف في التنمية والاقتصاد وسوق العمل، وهناك أسباب كثيرة لهذه الظاهرة وهي العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بين النساء، إذ أن أمية النساء عالية في البلاد العربية وإذا كانت تختلف من بلد عربي إلى آخر، فإن عدد الاميين في العالم العربي يبلغ ٧٠ مليون شخص أكثر من نصفهم من النساء. وغياب المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل الحديث الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المهارات التقنية والمعرفة العلمية المتخصصة والقدرات العقلية المتطورة مثل الإبداع والابتكار والتحليل والاستنتاج والمقارنة. والزواج المبكر للفتيات في كثير من البلاد العربية وان كان هذا الاتجاه بدأ ينخفض بسبب مواصلة التعليم وقيم التحضر والحداثة، وانتظار توفر التمويل اللازم للزواج وتكوين الأسرة بالنسبة للشاب الذكر. وتفضيل كثير من رجال الأعمال ومديري مؤسسات العمل للرجال على النساء بحجة أن للمرأة التزامات أسرية واجتماعية كثيرة وظروفها الطبيعية مثل الحمل والعناية بالمولود الجديد على الأقل بعد الأشهر الست الأولى من ميلاده إضافة إلى ما سبق هناك تمييز تقليدي في عقول الرجال على أن النساء أقل قدرة على العمل وأقل التزاما بواجبات العمل خاصة إذا تطلب هذا العمل كثيرا من السفر والغياب عن السكن. وبرامج الإصلاح الإداري التي تطبق الآن في معظم البلاد العربية والنامية، وهذه البرامج تتطلب ضمن ما تتطلبه تخفيض عدد الموظفين الحكوميين، وأول من يشملهم التخفيض عادة النساء الموظفات على اعتبار الأولوية للرجل الذي غالبا يعول أسرة أو يعول والدين أو يعول أخوة. وعدم ملاءمة اختصاصات المتعلمات أو فرص التدريب المتاحة للمرأة مع متطلبات سوق العمل الحديث، فنظرة لمجالات الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا يظهر منها أن الغالبية العظمى من الفتيات يسجلن أو يدرسن في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات والآداب، وتفيد سجلات القيد الجامعي في البلاد العربية أن ما يزيد على ٦٠٪ من الفتيات هن مسجلات في العلوم الإنسانية والآداب والقانون وهي مجالات ليس لها سوق عمل حاليا في كثير من بلدان العالم وإضافة إلى ما سبق فإن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا الميدان تفيد بان مساهمة المرأة العربية في التنمية يتم من زاوية معينة وهي العمل في القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإدارة الدنيا المتمثلة في السكرتارية والأرشيف والمحفوظات، والملاحظ أن المرأة لم تتول الكثير من الأعمال الإدارية العليا أو الأعمال المهنية التخصصية الدقيقة ويعود ذلك لسببين هما ... الأول: أن الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي أثبتت أن حوالي ٦٠٪ من أجمالي الأيدي العاملة من النساء في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن بدون أجر، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل إلى ٨٤٪ وفي تونس ٧٤٪، أما في سوريا فإن ما يقارب من ٤٠٪ من النساء العاملات في القطاعين الريفي والحضري هن عاملات بدون أجر مباشر والثاني: أن طبيعة عمل المرأة في الدول النامية، بما في ذلك البلاد العربية تختلف عنها في البلدان الصناعية التي تتوافر للمرأة فيها الأجهزة التي تعينها في القيام بالإعمال المنزلية الشاقة، وأيضا تمكنها من شراء أجهزة حديثة تعينها على أعمال المنزل كي لا تمثل عبئا عليها كامرأة عاملة أو الأجهزة التي تساعدها فيما يعرف بالتصنيع المنزلي والصناعات اليدوية، ولذلك تشير دراسة أكاديمية أجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية إلى أن معدل مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية وبخاصة في الريف تصل إلى حوالي ٧٠٪ إذا أضفنا في الحسبان كل الأعمال التي تقوم بها سواء بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة.

موقف الإسلام

ويضيف الدكتور عبد الله بن صالح الشتيوي بالمملكة العربية السعودية عن موقف الإسلام من عمل المرأة حول حالة المرأة العاملة بالقطاع الخاص السعودي .. أن الإسلام راعي حقوق المرأة وكفل لها أهليتها في التملك للقيم الاقتصادية وحق التصرف فيها دون أن يكون للرجل أية سلطة عليها فلها حق مباشرة العقود للتملك باسمها دون أن يكون لأحد التدخل في أموالها ولها أن تمارس التجارة من بيع وشراء ومتاجرة وان تسعى في الكسب الحلال كما أن الإسلام لم يمنع عمل المرأة خارج المنزل تقديرا لظروفها أو لحاجة المجتمع لها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على إلا يتعارض ذلك مع فطرتها ووظيفتها الأصلية كأم ومربية أجيال. كما أن موقف حكومة المملكة العربية السعودية من عمل المرأة خارج المنزل يرى أن المرأة لها أن تعمل خارج البيت دونما إخلالها بدورها الأصلي كأم ومربية أجيال مع أهمية توفير بيئة عمل اجتماعية وثقافية إسلامية ملائمة للمرأة تسمح لها بالتوفيق بين واجباتها المنزلية والوظيفية بنجاح وأن تتماشى الوظيفة مع خصائص المرأة الاجتماعية والبدنية والنفسية لتؤدي واجباتها في وضع آمن وبطريقة تمكنها من الحفاظ على احترامها وخلقها وكرامتها كما يشترطون لبسها للحجاب وموافقة ولي الأمر وحاجة المجتمع لعملها و إلا يترتب على عملها فقدان الرجل فرصته للعمل.

المرأة والحرف

وفي موضوع تأثير دور المرأة في قطاع الصناعات الحرفية وكيفية النهوض بها يقول عبد الله بن هلال الداودي من دائرة التسويق والمعارض بالهيئة العامة للصناعات الحرفية بالسلطنة ... أن النظرة الأساسية للنهوض بهذا القطاع يجب أن تنحصر على ثلاثة ركائز أساسية هي أولا أن مسؤولية المحافظة على الإرث الثقافي واجب ،ويجب الاستمرار عليه وذلك للخصوصية التي تميزت بها الصناعات الحرفية بعمان والدور الذي لعبته في كيفية تلبية احتياجات المستهلك المحلي والخارجي وتميزها بالفكر الثقافي والإبداعي ، ثانيا يجب أن نوجد من هذه الصناعات منتجات محلية تنافس المنتجات الأخرى في تلبية احتياجات المستهلك محليا وخارجيا مع المحافظة على الطابع الثقافي لهذه المنتجات ، وثالثا جعل هذا القطاع مساهما فعالا في حل مشكلة الباحثين عن عمل وتوفير فرص عما منتسبة لابناء المجتمع وتحسين مستوياتهم الاقتصادية ويضيف الداودي .. من أجل أن نتمكن من الوصول إلى تحقيق الأهداف التي أشرنا إليها سابقا فإنه يجب توفير المعلومات الأساسية الخاصة بالصناعات الحرفية والتي تشمل فئاتهم عدد العاملين وأعمارهم وأنواع الصناعات الحرفية ، ورفع كفاءة القوة العاملة بالصناعات الحرفية ، ومن أهم عناصر النهوض بقطاع الصناعة الحرفية هو تدريب الكوادر البشرية ورفع كفاءتها وقدرتها على التعايش مع المتغيرات في مجال الإبداع والتصميم والتطوير ، وبالتالي تسويق المنتج الحرفي عن طريق فتح منافذ تسويقية لهذا المنتج بعد التحسين والتطوير ويضيف الداودي : لقد لوحظ انخفاض المشروعات الإنتاجية نظرا للحاجة إلى التعليم والخبرة والتدريب والمهارة ، وتختلف خطة سير العمل بالمشروع إذا تديره امرأة بحسب نوعه ، أما نظم المحاسبة وتوزيع النفقات تبدو من خلال نمطين ، نمط يعكس وعي المرأة تسجيل محاسبات المشروع وتوزيع بنود الأنفاق ، مما يساعد على الادخار ،

وآخر تفتقر فيه المرأة إلى نظام تسجيل حسابات المشروع إلا في أضيق الحدود ، وتزداد دافعية المرأة للعمل إذ كانت ترأس أسرة .■

عايدة عبدالفتاح: لابد من وضع آليات تتميز بمصداقية وتقترب من الواقع

■ عايدة عبدالفتاح

إصلاح العوضي: هجرة ونزوح الرجال أدى إلى تحمل المرأة أعباء جديدة

■ إصلاح العوضي

فوزية الجوبي: البحث عن عمل والفقر من الظواهر التي تزيد من المعاناة

■ فوزية الجوبي

نعيمة الحسيني: سعينا إلى دمج المرأة بالمجتمع

■ نعيمة الحسيني

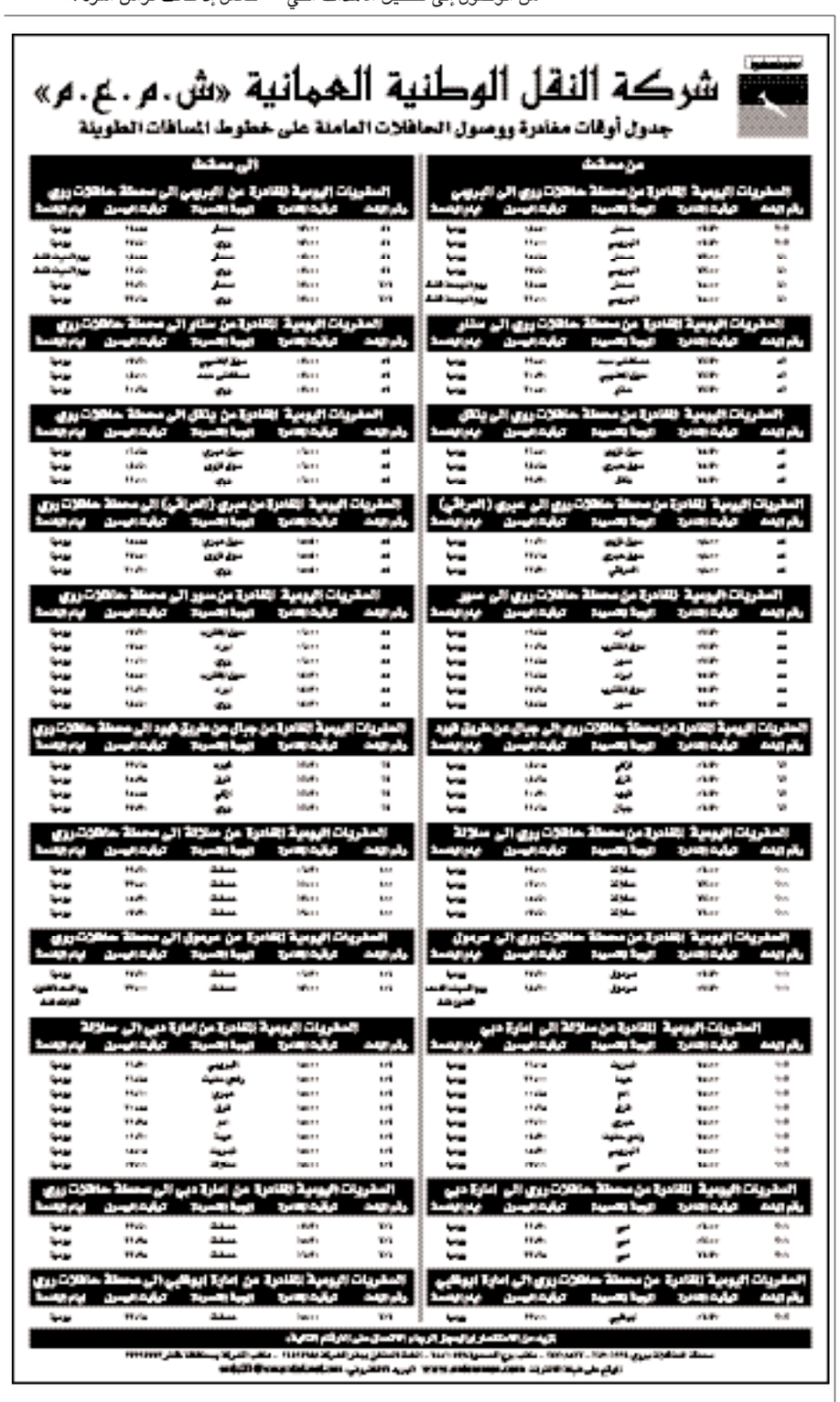
شركة النقل الوطنية العمانية «ش.م.ع.م»
جدول أوقات مغادرة ووصول الحافلات العاملة على خطوط المسافات الطويلة